الفصل الثانى

قضية دارفور

(١) محاكمة السودان

في مجلس الأمن

رد السودان بحدة على قرار مجلس الأمن الأخير حيث أكد الرئيس البشير أن السودان بكل طوائفه مجمع على رفض قرار محاكمة السودان بأسره. ففي ٢٠٠٥/٣/٣١ وفي ساعة متأخرة من الليل تمكن مجلس الأمن بعد جهد لأكثر من أسبوعين من إصدار القرار ١٥٩٣ بناء على مشروع قرار فرنسي ساندت الولايات المتحدة كل فقراته ماعدا الإشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وكان المجلس قد أصدر هذا القرار بأغلبية ١١ صوتاً دون معارضة، بينما امتنع عن التصويت أربعة دول، هي الجزائر والبرازيل بالإضافة إلى الصين والولايات المتحدة التي فسرت موقفها بأنها امتنعت عن التصويت بدلاً من الاعتراض بعد أن قبلت فرنسا استثناء الجنود الأمريكيين في السودان من الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. أما مندوب الجزائر فقد هاجم القرار بشدة، خاصة بسبب هذا الاستثناء الأمريكي، مما يوضح أن الدول الصغيرة تمتنع في مجلس الأمن عن التصويت على القرارات التي لا توافق عليها، لأنها لا تملك ترف المعارضة. حدث ذلك عندما كانت سوريا واليمن والمغرب في فترات متعاقبة أعضاء في المجلس خلال أزمات طاحنة، وذكّر مندوب الجزائر باقتراح الرئيس النيجيري أوبا سانجو بإنشاء محكمة إفريقية، ولكن الاقتراح الذي أيدته الولايات المتحدة تم تجاوزه. وانتقد مندوب الجزائر الكيل بمكيالين حتى داخل المجلس.

ويبدو أن مجلس الأمن والدول الدائمة العضوية فيه قد التقت عند مصلحة معينة مع الولايات المتحدة في دارفور، بحيث أصبح المجلس أحد أدوات التصعيد الثلاثة ضد السودان إلى جانب العقوبات الأمريكية المباشرة على السودان، والضغوط الأوروبية المتأثرة بالموقف الأمريكي، غير أن مندوب الصين أكد أن بلاده تأسف

للوضع الإنساني المؤلم في دارفور، وتشدد على ضرورة التسوية السياسية، وإن كانت تتمنى لو أن مرتكبي الجرائم يحاكمون أمام المحاكم السودانية، التي اتخذت إجراءات مؤخراً ضد المتهمين. وأكد المندوب الصيني أن بلاده لا تؤيد إحالة المتهمين إلى المحكمة الدولية دون موافقة الحكومة السودانية، وهي تتحفظ كثيراً على بعض أحكام نظام المحكمة، وموافقة المجلس على هذه الإحالة.

ومن الواضح أن المجلس قد صعد موقفه ضد السودان بسبب دارفور في عدة قرارات صدرت متعاقبة في الشهور الأخيرة منذ منتصف ٢٠٠٤، وتناولت بشكل منظم تطور الضغوط على السودان، وانتهت في القرار ١٥٥٦ بأن المجلس ينوى تطبيق جزاءات المادة ٤١ على السودان، ما لم يتعاون السودان مع الأمم المتحدة في تحقيق أهداف القرار ومتطلباته. وقد ركزت الولايات المتحدة على الجانب الإنساني في أزمة دارفور، وقدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً لم يؤكد فيه ما أعلنته الولايات المتحدة من أن الجرائم المرتكبة في دارفور من جانب القوات السودانية والقبائل المتعاونة معها تصل إلى حد جرائم الإبادة الجماعية، وإنما هي جرائم حرب.

وفي كل الأحوال، فإن تقرير الأمين العام قد وضع لبنة قوية بنى عليها تقرير لجنة التحقيق الدولية الذي تلقفه قرار مجلس الأمن الأخير، ومؤداه أنه إذا كانت هذه الجرائم قد ارتكبت في دارفور، فإنه يجب تقديم المسئولين عنها للمحاكمة. وعند هذا الحد بدأ جدل جديد حول الجهة المختصة بتوجيه الاتهام، والجهة المختصة بالمحاكمة. فأكد السودان أن هذه القضية تتعلق بالعدالة الدولية. وحدث شقاق بين فرنسا والولايات المتحدة رفضت فيه الولايات المتحدة رفضاً قاطعاً مجرد الإشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية، لأن الولايات المتحدة تخشى تقديم مواطنيها المتهمين بارتكاب جرائم من النوع الذي تختص به هذه المحكمة، ولذلك سحبت توقيعها على نظامها الأساسي، وقاومت نفاذ نظامها الأساسي كما عارضت قيامها. كذلك حاولت

الولايات المتحدة الالتفاف على اختصاص المحكمة، فأبرمت مع عدد كبير من الدول اتفاقات تستثنى بموجبها مواطنى الولايات المتحدة من تقديمهم من جانب هذه الدول إلى المحاكمة. فى نفس الوقت عملت الولايات المتحدة على استصدار قرار من مجلس الأمن لعامين متتالين بإعفاء مواطنيها من اختصاص المحكمة. فى إطار هذه الصورة صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣ كخطوة جديدة فى اتجاه يظهر لأول مرة فى تاريخ المنظمة الدولية بهذا الوضوح، وإن كانت قد ظهرت بدرجة أقل فى حادث لوكربى، حيث طلب المجلس من ليبيا تسليم مواطنيها المشتبه فى ضلوعهما فى الحادث للمثول أمام المحاكم الأمريكية أو البريطانية، وفى هذا الصدد شدد مندوب الأرجنتين على أن الاستثناء الأمريكى لا يجوز أن يصبح قاعدة، وأن هذه السابقة الأولى يجب أن تؤدى إلى احترام روح ونص ميثاق روما، وأن تضع فى اعتبارها مخاوف الدول، وأن الاستثناء الأمريكى ينطبق فقط على الدول غير الأطراف فى نظام المحكمة.

ومن الملاحظ أن قرار دارفور قد أشار إلى استثناء المواطنين الأمريكيين الذين يرتكبون جرائم فى السودان من تقديمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية، أو إلى أية محاكم وطنية أخرى، وهو تمييز انتقدته منظمات حقوق الإنسان الدولية. وقد لوحظ أن سفير فرنسا وصف القرار بأنه انتصار للحملة الدولية ضد الإرهاب، وأنه رسالة إلى مجرمى العالم ومتحدى العدالة الدولية، هى إشارة قد تعنى محاولة إرضاء الولايات المتحدة على أن فرنسا قد انضمت إلى الحملة الأمريكية لمقاومة الإرهاب، بينما أشار المندوب الأمريكى فى نيويورك إلى أن واشنطن تعارض الإشارة إلى المحكمة الدولية، لكنها تعاونت لعمل أى شئ فى السودان. ومن المهم أن يتحدث العالم بصوت واحد لإقامة نظام فعال للمحاسبة.

ومما يذكر أن تسعة من أعضاء مجلس الأمن هم أعضاء فى النظام الأساسى للمحكمة، وأن عضوين آخرين وقعا على النظام الأساسى انتظاراً للتصديق عليه.

حيث بلغ عدد الدول الأطراف فى نظام المحكمة ٩٨ عضواً، وأصبح عدد الموقعين ١٣٩ دولة. وإذا كان القرار الأول الذى أصدره مجلس الأمن حول دارفور يفرض حظر السلاح وتجميد الأرصدة، وحظر السفر لكل من يتحدى جهود السلام، فإن القرار الثانى قد تضمن إرسال عشرة آلاف جندى لحفظ السلام بين الطرفين لإنهاء واحد وعشرين عاماً من الحرب الأهلية. وبينما فضلت الخرطوم التى عارضت القرار معارضة شديدة، وشنت حملة شعبية ضده، اختصاص القضاء السودانى وحده، فإن الولايات المتحدة رغبت فى أن يحال المتهمون إلى محكمة إفريقية، وهو ما لقى تأييداً محدوداً فى مجلس الأمن، ولذلك فإن حصول الولايات المتحدة على ضمانات لصالح مواطنيها هو الذى شجعها على التخلى عن استخدام الفيتو ضد مشروع القرار. ومن الواضح أن مجرد الإشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية سوف يثير حفيظة المحافظين فى الإدارة الأمريكية بمن فيهم جون بولتون المرشح لرئاسة الوفد الأمريكى فى نيويورك.

وقد أخذ القرار علماً بتقرير اللجنة الدولية للتحقيق فى انتهاكات القانون الدولى الإنسانى وحقوق الإنسان فى دارفور مشيراً إلى المادة ١٦ من نظام المحكمة التى تمنع التعقب أو الاستدلال من جانب المحكمة قبل مضى ١٢ شهراً على طلب مجلس الأمن ذلك. وتضمن القرار فى الديباجة أن الوضع فى السودان (وليس فى دارفور) لايزال يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وأن المجلس يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، كما يتضمن القرار إحالة الموقف فى دارفور منذ الأول من يوليو ٢٠٠٢ إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، والزم القرار حكومة السودان والأطراف الأخرى فى الأزمة بالتعاون التام، وتقديم المساعدة الضرورية للمحكمة وللمدعى، كما يحث كل الدول الأخرى غير الأعضاء فى نظام المحكمة على التعاون، وكذلك الاتحاد الإفريقى. وسيتضمن القرار خضوع رعايا الدول المساهمة بقوات فى السودان إلى الاختصاص المطلق لقضاء هذه الدول فيما يتعلق

بكل الأفعال المتصلة بالعمليات التى يقرها مجلس الأمن أو الاتحاد الإفريقى، ما لم تتنازل الدولة المساهمة عن هذا الحق، وطالب القرار من المدعى العام للمحكمة بأن يقوم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ هذا القرار، وكل ستة أشهر فيما بعد بإخطار مجلس الأمن بالإجراءات التى اتخذها.

وإذا كانت الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية قد تضمنها تقرير المندوب السامى لحقوق الإنسان فى الأمم المتحدة، وهى البديل الثالث كما ذكرنا إلى جانب القضاء السودانى والمحكمة الإفريقية، فإن الدول الإفريقية فى المجلس وهى تنزانيا وبنين قد أيدوا تماماً قرار المجلس، وانضمت إليهما البرازيل والأرجنتين، التى امتنعت عن التصويت اعتراضاً على استثناء الرعايا الأمريكيين. أما السودان فقد انتقد القرارات غير الحكيمة للمجلس ضد بلاده، وكذلك تحالف الدول الرئيسية ضد الدول النامية، مؤكداً أن القرار يزيد تعقيد المسألة، وأظهر أن المحكمة الجنائية الدولية لن تكون إلا أداة لممارسة التفوق الثقافى ضد الدول الضعيفة النامية، كما انتقد إغفال المجلس لاقتراح نيجريا رئيس الاتحاد الإفريقي.

فإذا كان من الواضح أن قرار مجلس الأمن قد خطا خطوة أخرى فى تصعيد المشكلة هذه المرة ضد المسئولين السودانيين، فإن المجلس قد صور الموقف فى دارفور على أن مسلسل الجرائم التى ارتكبها السودانيون المسئولون لن يمر بلا عقاب، ويبدو أن المجلس قد احتفظ لنفسه بالسر حول أسماء الأشخاص المتهمين، الذين تردد أنهم حوالى ٥١ اسماً، ومن بينهم كبار المسئولين السودانيين. ويفترض قرار المجلس، كما سبق أن افترض فى المسألة السورية اللبنانية أن الدولة السودانية نفسها متورطة فى هذه المذابح، ومن ثم فإن إحالة المسئولين فيها إلى القضاء الدولى ينطوى على عدم الثقة أو الإمكانية فى أن تتحقق العدالة للضحايا قبل هؤلاء المسئولين أمام المحاكم السودانية.

وإذا كان قرار مجلس الأمن من الناحية الشكلية قد صدر صحيحاً واستكمل إجراءات الصحة الشكلية فيه، كما انه يتحدث عن عدالة دولية ضد جرائم الإبادة الجماعية مما لا يقوى أحد على معارضته، فإن هذا القرار قد استخدم لتحقيق أغراض سياسية لا علاقة لها بالعدالة المزعومة، وأن المجلس فى ذلك ينزع الشرعية عن الحكومة السودانية ويضعها فى قفص الاتهام، منتهكاً بذلك مبادئ السيادة والاستقلال للدول، ودور مجلس الأمن فى مثل هذه الظروف. ولكن الأخطر هو أن المجلس قد استخدم لتنفيذ مخطط ضد السودان وتمزيقه، وربما انتزاع دارفور من أحضانه، ولذلك فإن مساندة العالم العربى للحكومة السودانية أصبحت أكثر إلحاحاً. صحيح أن هذا الصراع فى دارفور قد راح ضحيته الكثير من أبناء الشعب السودانى، وأن هذه القضية تظل دولية فى آثارها، ولكنها سودانية فى محتواها وإطارها. هذه إذن سابقة بالغة الخطر يجب التنبه لها فى إطار سياسة تفكيك العالم العربى، ثم تفتيت دوله، وحتى لا يصحو العالم العربى الذى طال رقاده على سودان جديد ممزق الأوصال، وقد زالت عنه صفته العربية والإسلامية، وأصبح ساحة للصراع العربى الإفريقى بدلاً من أن يكون واحة وارفة للتعايش بين العرب والأفارقة، وجسراً متيناً للتضامن بين الطرفين، خاصة وأن موقف الاتحاد الإفريقى ليس مقتنعاً بالطرح الأمريكى، الذى يركز على أن الصراع فى دارفور هو صراع بين العناصر العربية والعناصر الإفريقية.

وإذا كانت القمة العربية فى الجزائر قد تناولت قضية التعاون العربى الإفريقى على استحياء، فإنه من المناسب أن تبدأ الجامعة العربية على الفور حواراً مع الاتحاد الإفريقى لتنسيق المواقف العربية والإفريقية، خصوصاً وأن قرار مجلس الأمن الأخير يعطى مساحة واسعة لدور الاتحاد الإفريقى. ذلك أن حصر القضية فى إطار إقليمى يمكن أن يساعد على البحث عن حل عربى لصلب المشكلة، بدلاً من الدوران حول مضاعفاتها أو المتاجرة سياسية بمثل هذه المآسى الإنسانية،

والعمل فى إطار مخطط أوسع ضد العالم العربى والإسلامى. وقد بادرت مصر إلى الدعوة لعقد قمه فى شرم الشيخ فى ٢٠ ابريل الحالى وتضم السودان وليبيا وتشاد ونيجيريا رئيس الاتحاد الافريقى، ومن المناسب ان تدعى الجامعة العربية ايضاً فى محاوله لتوصل إلى تسوية مناسبة للمشكلة، رغم مبادرت حركات التمرد فى دارفور برفض هذا المؤتمر. فما هو موقف العالم العربى علما بأن قرار المجلس قد لقي ترحيباً واسعا من اوساط عديدة من بينها بعض منظمات حقوق الانسان العربية.

(٢) التعاون العربى الافريقى

فى قضية دارفور

لأول مرة تهتم القمة العربية فى الجزائر يومى ٢٢، ٢٣ مارس ٢٠٠٥ بقضايا السودان،أى التسوية بين الشمال والجنوب وقضية دارفور. فقد تناول القضية معظم الزعماء العرب فى إشارات عابرة فى كلماتهم. ومن الطبيعى أن يركز الأمين العام للاتحاد الإفريقى على قضية دارفور، كما ركز عليها الأمين العام للأمم المتحدة، وأن يطلب من القمة العربية مساندة مادية وسياسية لنشاط الاتحاد والمراقبين والقوات التى شكا الأمين العام من أن ما قدم من مساعدات مالية لا يصل إلى عُشر ما كان مطلوبا، حتى يتمكن الاتحاد من مواجهة المشكلة.

وإذا كان موضوع التعاون العربى الإفريقى قد أصبح محل اهتمام القمة، وشغل مكاناً هاماً فى كلمات بعض الزعماء، فإن انعقاد القمة العربية فى تونس ثم الجزائر ثم السودان العام القادم، لهو مناسبة لإنهاء تقليد عربى قديم، وهو ترك القضية السودانية للإطار الإفريقى. ولكن التعاون العربى الإفريقى فى مجال تسوية القضية السودانية يثير مشكلة القراءات المختلفة لجوهر هذه القضية. ذلك أن الاتحاد الإفريقى يعتبر أن اتفاق السلام بين الشمال والجنوب يمثل انتصاراً لحقوق الجنوبيين، ويحمل من باب خفى تلك المسحة التى قدمتها الولايات المتحدة للمشكلة، عندما دفعت بشكل حثيث إلى اتفاقيات السلام بين الخرطوم وحركة تحرير السودان. كذلك يشعر العالم العربى بأن قضية دارفور، وإن كانت معطياتها قائمة منذ سنوات، وأن الحكومة السودانية بسبب مشاغلها الكثيرة وحربها مع الجنوب لم تعط العناية الكافية لهذه القضية، وأن تصعيد المشكلة من جانب الولايات المتحدة، خصوصاً فى مجلس الأمن، وعلى مستوى العلاقات الثنائية مع السودان تحيط بها الشكوك، ويشتم منها ما يريب بالنسبة لوحدة السودان وسلامة أراضيه، فإن العالم

العربى بالتأكيد حريص على أن تظل دارفور جزءاً عزيزاً من السودان مهما كان شكل التسوية بين حركات التمرد وبين الحكومة السودانية. ومن المعلوم أن الولايات المتحدة صورت الموقف فى دارفور على أنه صراع بين العرب والأفارقة، انحازت فيه الحكومة السودانية إلى القبائل العربية، وربما راق هذا الطرح للاتحاد الإفريقى، ولو بشكل غير مباشر على أساس أن هذا الطرح الأمريكى قدم أثناء الحملة الانتخابية الأمريكية، وفُسر يومها على أنه محاولة من الرئيس بوش لجذب أصوات الناخبين السود فى الولايات المتحدة، كما فُسر استمرار الموقف الأمريكى بأسباب مختلفة أهمها، استمرار سياسة تمزيق الدول العربية لصالح إسرائيل، مما دفع الحكومة السودانية إلى أن تتهم إسرائيل رسمياً بمساندة التمرد فى دارفور. وأما السبب الثانى فهو تأكيد واشنطن على سياسة واضحة فى إفريقيا تعزز بها محاولاتها المستميتة لإخراج النفوذ الفرنسى من القارة السوداء، لكى تخلص للنفوذ الانجلو ساكسونى، ونحن نعتقد أن تأييد فرنسا البارز لواشنطن فى مجلس الأمن بالنسبة لقضية دارفور يحمل معنى التستر بحماية حقوق الإنسان والاستخفاف فى نفس الوقت بالموقف العربى. كما أن هذا الموقف الفرنسى يحمل إشارات التقارب الفرنسى الأمريكى، ولو فى مسألة تتصل فى نهاية المطاف بتقليص النفوذ الفرنسى فى القارة.

ولا شك أن دفع الولايات المتحدة الجهود الدولية فى دارفور، وتصعيد المشكلة ضد الحكومة السودانية يثير المخاوف من أن تتحول دارفور من التبعية للسودان إلى وضع لا يكون فيه للسودان سلطة عليه، أشبه بما يتجه إليه الآن إقليم كوسوفو.

تلك هى الاعتبارات التى تحكم الشعور العربى، وكذلك الموقف الإفريقي، ولكن موقف القمة العربية فى الجزائر لا يمكن أن يعكس هذه المشاعر بشكل مباشر فى قراراته نظراً لحساسيات الموقف السودانى، ووجود الولايات المتحدة على الطرف الآخر، فضلاً عن أن الجهود الدولية فى دارفور تتخفى وراء الشرعية الدولية التى

تمثلها قرارات مجلس الأمن المتتالية والمتصاعدة، وتستغل المناخ العام الذى تمكنت الولايات المتحدة من إشاعته بمناسبة قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ بشأن لبنان، وإعطائه دفعه فى إطار الضغوط الأمريكية على سوريا ولبنان بعد اغتيال الحريرى.

ومن الواضح أن التعاون العربى الإفريقى لا يجوز أن يكون شعاراً عاماً، وإنما لابد من البحث عن مضمون عملى له، مما يتطلب التوصل إلى قناعة مشتركة عربية وإفريقية للتعاون بين الطرفين على مقتضاها بدارفور، وبذلك نجنب البيئة العربية الشعور بأن الصراع فى دارفور يجب الانحياز إلى أحد طرفيه، وأن من مصلحة الطرفين العربى والإفريقى أن يكون السودان موحداً ونموذجاً للتعايش بين الأعراق، وساحة للتسامح ورابطاً قوياً فى مناطق التخوم العربية الإفريقية. ولهذا السبب فإننا نعتقد أن موقف القمة العربية يجب تشجعيه باعتباره المناسبة الأولى التى يتم فيها اتحاد المصلحة بين العرب والأفارقة على أرض السودان، على أن يتم البحث عن المضامين العملية لتأكيد هذا الموقف المتضامن، دون الالتفات إلى دعاة التفريق بين العرب والأفارقة، على أساس نظريات عرقية خاطئة تضع العروبة فى مواجهة الأفريقانية حسبما يحلو لهواة الثنائيات أن يلهون بها.

ولعل هذا المدخل يفرض علينا التنبيه إلى الواجبات الإعلامية والثقافية والسياسية التى يجب أن يقوم بها العرب والأفارقة معاً. فالإعلام العربى أغفل تقريباً قضية دارفور، كما أنه استكان إلى أن مجمل القضايا السودانية لم تعرض يوماً على الجامعة العربية، وأنها عولجت دائماً فى الإطار الإفريقى، مما أعطى الانطباع بأن السودان إفريقى أكثر منه عربى، والصحيح أنه عربى إفريقى شأنه شأن الدول الثمانى الأخرى العربية فى إفريقيا.

وبصرف النظر عن اختلاف الرؤى وأسباب المخاوف، فإن الإعلام العربى يجب أن يدافع عن وحدة السودان وسلامته الإقليمية، كما يجب أن يتخذ موقفاً

منطقياً من الاتهامات الدولية للسودان، وأن يبرز للقارئ الأسباب التى تجعل قرارات مجلس الأمن فى المسألة اللبنانية السورية وفى دارفور بالذات هى الشرعية الدولية، بينما القرارات الأخرى المنصفة للفلسطينيين، والصادرة هى الأخرى من مجلس الأمن قد تم السكوت عنها عمداً، كما تم إغفالها وسط هذا الضجيج المتحمس لهذه الشرعية الدولية. ومن الواضح أن السودان مقبل على مخاطر التقسيم، وأن التقسيم يمكن أن ينال من كل الجسد السودانى فى شرقه وغربه وجنوبه، ولذلك فإن الإعلام الإفريقى والعربى معاً يجب أن ينبها إلى هذه المخاطر، كما أن هذه المخاطر توشك أن تتجسد فى الواقع استناداً إلى اتفاق ماشاكوس الذى يعطى الجنوب الحق فى الاستفتاء على الانفصال أو الاستمرار ضمن الدولة السودانية. صحيح أن سياسة الحكومة السودانية سوف تلعب دوراً هاماً فى بلورة هذه المخاطر، إلا أن الإعلام العربى والإفريقى يستطيع أن يساعد الحكومة فى هذا الشأن، إذا كان هناك قاسم مشترك بينهما. ومما يسهل الاندماج فى الموقف العربى الإفريقى أن الاتحاد الإفريقى يؤكد على قدسية الحدود وعلى وحدة الدولة الإفريقية ولا يقر الانفصال أو التجزئة، وهى سياسة ثابتة ومبدأ مستقر فى القانون الدولى الإفريقى، استناداً إلى قاعدة قدسية الحدود، الذى بدأ تطبيقه فى أمريكا اللاتينية فى بداية القرن التاسع عشر، ثم انتقل إلى القارة الإفريقية صبيحة الاستقلال، وانتقل منها أيضاً إلى دول شرق أوروبا فأصبح مبدأ أساسياً من مبادئ القانون الدولى العام على المستوى العالمى.

(٣) هل يملك مجلس الأمن سلب الاختصاص القضائى من الحكومات الوطنية؟

قضية دارفور

أصدر مجلس الأمن فى الأول من أبريل عام ٢٠٠٥ القرار رقم ١٥٩٣ بشأن دارفور، وهو أحدث ما أصدره المجلس من قرارات متتالية فى هذا الموضوع بتصعيد الضغوط على الحكومة السودانية فى إطار أجندة أمريكية تهدف فيما يبدو إلى تمزيق السودان، وإن كان الخط الأمريكى يستخدم المفردات النبيلة حتى يغطى على سياساتها، حيث قدمت الموضوع فى مجلس الأمن على أنه تأكيد للعدالة واقتصاص من مرتكبى الجرائم الخطيرة فى دارفور. وقد تلقفت فرنسا تقرير المفوض السامى لحقوق الإنسان حول بعثة التحقيق فى دارفور، بالإضافة إلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة فى هذا الشأن، وقدمت مشروع القرار الذى أكد تدويل مشكلة دارفور بشكل كامل، فالأصل أن الصراع فى دارفور هو صراع بين أبناء الشعب السودانى فى الإقليم، إلا أن الولايات المتحدة حاولت تصعيد الموقف وتصويره على أنه صراع بين العناصر العربية المدعومة من جانب الحكومة السودانية ضد القبائل الإفريقية، فأحدثت مبدئياً انقساماً فى المواقف داخل دارفور بين التيارات العربية والإفريقية فى القارة بأسرها.

وإذا كانت المشكلة سودانية داخلية، فإن الحكومة السودانية هى المسئولة عما يحدث من جرائم فى الإقليم، وتختص المحاكم السودانية بالمحاكمة حيث تطبيق القانون السودانى. وقد يرى البعض أن تطور الصراع فى دارفور وتدخل مجلس الأمن فى هذه المشكلة قد نقل القضية من المستوى الوطنى إلى مستوى الاهتمام الدولى. كما أن إجراء محادثات بين الحكومة وحركات التمرد فى دارفور قد نقل المشكلة من إطار القانون السودانى إلى إطار القانون الدولى، ويترتب على ذلك أن

القانون الدولى هو الذى يحكم سلوك المتحاربين الحكومة والمتمردين معها، ومؤداه ذلك أن المحاكم السودانية لم تعد تختص بهذا النوع من الجرائم. وكان يمكن أن نقبل هذه المقولة فى عالم يخلو من الاطماع السياسية العالمية، والمؤامرات ضد الدول الصغيرة، والتى ينتصر المظلوم أياً كان عرقه وجنسه ودينه، ولا يميز بين أبناء العرق الواحد والدين الواحد وفقاً للمصالح السياسية، وفى عالم يخلو من التمييز الفادح، كما يحدث فى فلسطين والعراق، ولكننا فى عالم تسيطر عليه سياسات القوة، وتحكمه أهواء السياسة، ومن ثم لا يمكن قبول ما تضمنه القرار من أن القضاء السودانى ليس مختصاً بالمحاكمة على الجرائم التى ارتكبت فى دارفور، كما لا يمكن قبول اختصاص المحكمة الدولية لكى تكون ذريعة للضغط على المسئولين السودانيين، وفرض إرادة سياسية دولية معينة على السودان من هذا الطريق، كما يحدث فى مساومات كثيرة معروفة، وكان آخرها المساومة التى تمت فى ذات القرار المذكور بين فرنسا والولايات المتحدة.

وإذا كان السودان تنزع سيادته القضائية بمناسبة الصراع فى دارفور، فإن هذا الموقف يذكرنا بأزمة لوكربى، ويبدو أنه ليس مصادفة أن قرارات مجلس الأمن التى اعتبرت ما حدث فى لوكربى إرهاباً، وأن الإرهابى لا تنطبق عليه القواعد العادية أو الاختصاص القضائى العادى للدول، وإنما يسلم إلى الدولة المتضررة من أعماله، قد عاد إلى الذهن مع تصريح المندوب الفرنسى الدائم فى الأمم المتحدة عقب صدور قرار دارفور، والذى أكد فى هذا التصريح أن القرار يعتبر انتصاراً جديداً ضد الإرهاب، أى أن إسقاط الطائرة الأمريكية فوق لوكربى، وإعمال الإبادة الجماعية فى دارفور هى جرائم إرهابية تنم عن الوحشية التى تجعل مرتكبى هذه الجرائم خارج دائرة الجنس البشرى. ولعله من المفيد أن نلاحظ التماثل الغريب بين الحالتين، ففى حالة لوكربى اتهم الليبيان المقيمان على الأراضى الليبية فى الحادث، وبدلاً من أن يَمثُل هذان المتهمان أو المشتبه فيهما بحسب نص قرار مجلس الأمن

رقم ٧٣١ في يناير ١٩٩٢، أمام المحاكم الليبية، وأن يكون فيما الحق في المثول أمام القاضي الطبيعي، وهو القاضي الليبي، فإن الدول الغربية الثلاث المتحالفة في هذه القضية قبل أن تنسحب فرنسا منها، وتنفرد لقضية طائرة النيجر، أصرت على أن القضاء الليبي لا يمكن الوثوق به ببساطة لأن المتهم في هذه الحالة هو الدولة الليبية في شخص المواطنين المذكورين، وأن محاكمتهما هي محاكمة للسلوك الليبي في مجال الجرائم الإرهابية. ومعنى ذلك أنه يجب محاكمتهما وأن تكون المحاكمة أمام المحاكم البريطانية أو الأمريكية التي تختص وفقاً لوجهة النظر الأمريكية، وبموجب قرار مجلس الأمن على أساس أن قواعد توزيع الاختصاص القضائي الجنائي الدولي تقضي بأن للدولتين المضرورتين الحق في المحاكمة. والحقيقة أن بريطانيا والولايات المتحدة قد تعاملتا في قضية لوكربي بمنطق القوة، واستخدام مجلس الأمن لفرض رأيهما، لأن القضاء الليبي كان يجب أن يكون هو المختص، لأن الأصل هو أن الدولة التي يوجد المتهمون على أراضيها حتى لو لم يكونوا من جنسيتها هي المختصة بمحاكمتهم أو تسليمهم، فلا يكون التسليم إلا إذا أعلنت الدولة عدم رغبتها في المحاكمة، ولكن الاعتبار السياسي والارتباط بين المتهمين والدولة في قضية الولايات المتحدة هو الذي جعل منح القضاء الليبي هذا الاختصاص حتى في حضور مراقبين دوليين أمراً مشكوكاً فيه. يبدو أن نفس المنطق هو الذي يحكم موقف فرنسا والولايات المتحدة في مجلس الأمن في قضية دارفور، على أساس أن الدولة السودانية نفسها هي موضع الاتهام، وأن المسئولين فيها يجب أن يقدموا إلى محاكمة دولية وليس أمام القضاء السوداني. فهل تغيرت قواعد القانون الدولي على النحو الذي تؤكده قرارات مجلس الأمن، أم أن القواعد التقليدية لا تزال قائمة ولكنها تنتهك من جانب مجلس الأمن؟

نعتقد أن هذا السؤال بالغ الأهمية ويجب أن تكون الإجابة واضحة. فإذا كان القانون الدولي لايزال قائماً والمجلس ينتهكه بشكل منتظم، فلابد من وقفة أمام تآمر

الدول الأعضاء فى المجلس على القانون الدولى، وانحرافهم بالوكالة القانونية التى منحهم إياها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً للمادة ٢٤ من الميثاق، وإذا كان ذلك هو الحال، فإن قرارات مجلس الامن تفقد طابعها الإلزامى وفقاً للمادة ٢٥ بسبب التلازم بين أساس الإلزام فى المادة ٢٤، وطابع الإلزام فى المادة ٢٥. أما إذا كان القانون الدولى الجديد هو ما تنطق به قرارات مجلس الأمن، فيجب أن يعدل الميثاق وقواعد القانون الدولى على الأقل فى الكتب الدراسية، وأن يتم الإعلان عن ذلك صراحة من جانب دول العالم حتى لا تظل دراسة القانون الدولى فى جانب، بينما الممارسات الدولية فى الجانب الأخر، وهى الأساس الذى تقوم عليه القواعد العرفية والاتفاقية للقانون الدولى. وفى كلّ الأحوال، فإن القانون الدولى فى قرارات مجلس الأمن يجب أن تطبق بشكل موحد، ولا يجوز أن تصاغ قرارات المجلس لخدمة سياسات معينة حتى لا يلتبس الأمر بين القانون والسياسة. ورغم تسليمنا بضرورة محاكمة مرتكبى الجرائم فى كل مكان، فلماذا يحاكم الجنود الامريكيون فى العراق عن جرائم الإبادة التى يرتكبونها فى حق المسجونين وفى حق الشعب العراقى أمام المحاكم الأمريكية؟ ولماذا ترفض الولايات المتحدة أن يحاكموا أمام محاكم دولية، ووفقاً للقانون الدولى، وتصر على استثنائهم من التسوية بينهم وبين غيرهم من البشر؟ إننا نسجل فى هذه المقالة عدم مشروعية قرار مجلس الأمن، وضرورة مساندة الحكومة السودانية فى هذا الموقف حتى لا يصبح القرار سابقة بالغة الخطر على مستقبل القانون الدولى والمنظمة الدولية.

ومن الواضح أن إحالة المتهمين بشكل سرى إلى المحكمة الجنائية الدولية فى الوقت الذى تستعد فيه الحكومة السودانية لمحاكمة قائمة أخرى من المتهمين يجعل المحاكمة سياسية من ناحية، كما أنه يتناقض مع النظام الأساسى للمحكمة الذى يجعل الاختصاص الأصيل للمحاكم الوطنية، ويجعل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية اختصاصاً احتياطياً، ويكفى وفقا لنظام المحكمة أن تبدأ الدولة المعنية

إجراءات التحقيق مع المتهمين حتى يمتنع على هذه المحكمة أن تنظر فـــى هـــذه القضايا. مما تقدم يتضح عدم مشروعية قرار مجلس الأمن لأسباب تتعلق بـــسلطة المجلس فى الميثاق، وكذلك فى ضوء أحكام النظام الأساســـى للمحكمـــة الجنائيـــة الدولية.

(٤) القوات الدولية فى دارفور والتمهيد لاقتطاعه من السودان

المشهد العام فى السودان يشير إلى أن مؤشرات التوتر السودانى الأمريكى لم تتوقف منذ عقود. فارتفعت فيها درجات الحرارة إلى حد العمل العسكرى المباشر ضد السودان، كما حدث فى السنوات الأخيرة من القرن الماضى، وألصقت واشنطن بالسودان مختلف الاتهامات التى دارت حول حماية الإرهاب، وانتهزت واشنطن فرصة الهجوم على الرئيس مبارك فى مطار أديس أبابا عام ١٩٩٥ لكى تفرض العقوبات الدولية على السودان من خلال مجلس الأمن. ورغم أن الضغوط الأمريكية على السودان كانت فى القرن الماضى تهدف إلى إسقاط الحكومة الإسلامية فى الخرطوم، إلا أن الولايات المتحدة تحولت إلى مؤامرة جديدة، وهى تمزيق أوصال السودان. وبعد مضى حوالى خمس سنوات على ظهور ملامح هذه المؤامرة، فإن المشهد السودانى أصبح واضحاً للمراقبين، وجاهرت الحكومة السودانية بأنها تشعر بهذه المؤامرة لتمزيق السودان، كما اتهمت الحكومة السودانية إسرائيل بالعمل، مع واشنطن لهذا الغرض. وقد ساعد الولايات المتحدة على تنفيذ هذه المؤامرة عدد كبير من العوامل مكنها من أن تقيم تحالفات حول السودان، وفى مواجهة السودان. وقد لوحظ أن موقف مصر كان خافتاً لا يكاد يسمع خارج الحدود المصرية، رغم أن مصر سوف تكون أكثر المتضررين من تجزئة السودان. ولا نبالغ إذا قلنا أن كل المؤامرات الهادفة إلى تمزيق العالم العربى تهدف فى النهاية إلى تطويق مصر والإضرار بها، لأن القوى الدولية تدرك تماماً أن مصر هى المركز، وأن القضاء على المركز لا يتأتى بإخضاعه، وإنما بالنيل من أطرافه، وهذا هو ما يحدث بالفعل على الأقل منذ ربع قرن. ونريد أن نركز فى هذه المقالة على أحد فصول هذه المؤامرة، وهى تصوير السودان من جانب الولايات المتحدة على أن حكومتها عاجزة عن إدارة أقاليم البلاد، وعن إرضاء النزعات المختلفة

الإقليمية والعرقية، والمبالغة فى إظهار التناقض والصراع بين المجموعات والمكونات العرقية والثقافية، والتركيز بشكل أخص على التناقض بين العروبة والإسلام، وكذلك بين المكون العربى والمكون الإفريقى فى الجسد السودانى. وبذلك يمكن ضرب السودان فى أضلاعه الأربعة: الإفريقى، والعربى، والإسلامى، والمسيحى. ولا ينكر المراقبون أن للمؤامرة طابعاً دينياً، وأن التركيز عليه لم يعد خافياً.

وكانت دارفور قد قفزت إلى المخطط المعادى للسودان بمجرد التوقيع على اتفاق التسوية بين الشمال والجنوب فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٤، وقيل يومها أن تسوية الجنوب قد حرضت بقية الأقاليم على أن تعامل بالمثل، وأن الجسد السودانى يعانى من هذه الارهاصات الخطيرة. ولما تسابق المرشحون فى انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٤ فى إثارة قضية دارفور من الزاوية الإنسانية، وتصوير موقف الحكومة السودانية "البشع" ضد رعاياها فى دارفور، عمد البعض إلى تفسير الموقف الانتخابى فى الولايات المتحدة على أنه محاولة من المرشحين لكسب أصوات الأمريكيين السود بسبب مناصرة المرشحين للعنصر الإفريقى فى دارفور. وكان ذلك تفسيراً قاصرا، لأن المؤامرة ضد السودان ليست مرتبطة بظرف معين. وقد شهد النصف الثانى من عام ٢٠٠٤ حتى منتصف عام ٢٠٠٥ تصعيداً مستمراً وتدويلاً سريعاً لقضية دارفور، حيث زارت الإقليم وفود دولية وشعبية بعد أن صدرت تقارير بخطورة الأوضاع الإنسانية فى الإقليم، وانتهى الأمر بصدور القرار ١٥٩٣ من مجلس الأمن، الذى حول ملفات ٥١ عضواً من المسئولين السودانيين بمن فيهم وزير الدفاع إلى المحكمة الجنائية الدولية، وأصبحت لهذه المحكمة تعمل فى جانب. وفى الجانب الموازى، تتلقى حركات التمرد من أعداء السودان مساعدة مسادية وسياسية، وقد اتهمت حكومة الخرطوم كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بتقديم هذه المساعدات. ومن جانب ثالث، يتم تحرض هذه

جماعات التمرد على إعاقة مفاوضات السلام فى أبوجا، علماً بأن هناك علامات استفهام كبيرة حول موقف نيجيريا من هذه القضية، ومدى اقترابها من الولايات المتحدة فى إطار سعيها الحثيث للحصول على مقعد دائم لإفريقيا فى مجلس الأمن.

يقابل هذا التدويل محاولات الاتحاد الإفريقى لوضع المشكلة فى إطارها الإقليمى، حيث تشكلت قوة إفريقية قوامها سبعة آلاف جندى بقيادة نيجيريا، فأصبحت نيجيريا تقود العمليات العسكرية والمفاوضات الدبلوماسية معاً، وهذا أمر له دلالته. وبدا أن المشكلة قد أصبحت فى إطارها الإقليمى، وأن القوة الإفريقية بحاجة إلى دعم وتعزيز، ثم ظهر الفصل الحديث، وهو الشكوى من ضعف أداء القوات الإفريقية، وعجزها عن القيام بمهمتها بسبب نقص العدد والعُدة، فى الوقت الذى حصل فيه المتمردون على امدادات عسكرية ساعدتهم على مواجهة الجيش السودانى فى عدد من المواقع فى دارفور، فضلاً عن الضغوط التى مارستها تشاد بدفع من دول مجاورة. أما الفصل الحديث حول دارفور، فهو الاتفاق الذى تم بين كوفى عنان والرئيس الأمريكى بوش فى بداية فبراير ٢٠٠٦ بضغط من الأوساط المسيحية الصهيونية، ويقضى هذا الاتفاق بأن تحل القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة محل القوات الإفريقية. وتقدم السيناتور Joseph Biden باقتراح بإرسال قوات تابعة للناتو إلى دارفور، وساند هذا الاقتراح ٢٦ من أعضاء مجلس الشيوخ، ولكن الناتو تظاهر بعدم تحمسه لهذه الفكرة فى هذه المرحلة، كما تظاهرت واشنطن بأنها ليست متحمسة لإرسال قوات أمريكية ضمن القوات الدولية فى دارفور. وفى نفس الوقت صرحت مصادر دبلوماسية فى بروكسل وفى نيويورك، خاصة عقب اقتراح مجلس الأمن فى الثالث من فبراير ٢٠٠٦ باحلال عدد من القوات الدولية محل القوات الإفريقية، لأن هذا الاحلال سوف يستغرق نصف العام على الأقل، فى محاولة للتقليل من أهمية وخطورة هذه القوات. ثم صرح وزير الخارجية البريطانى عقب زيارته لدارفور فى الأسبوع الأول من فبراير ٢٠٠٦ أن مجلس الأمن يفكر فى فرض عقوبات جديدة على أعضاء الحكومة السودانية والمتمردين.

والحق أن الناتو ليس غريباً على دارفور، فطائرات الناتو قامت من قبل بنقل ٤ آلاف جندى إفريقى إلى دارفور، كما أن الناتو هو الذى تولى تدريب هذه القوات. والحق أيضاً، هو أن الحكومة السودانية واعية لهذا المخطط، حيث بادرت برفض الخطة الخاصة بإرسال قوات دولية إلى دارفور، وأعلنت الفصائل السياسية فى السودان رفضها لما أسمته "الاحتلال الأجنبى للإقليم".

وقد سبق أن أشرنا فى مقالاتنا السابقة فى "الاقتصادية" إلى المؤامرة على دارفور، وعقدنا مشابهة بين مصير دارفور ومصير كوسوفو فى يوغوسلافيا، كما أشرنا إلى المنطق الذى يقدمه دعاة التدويل، وهو أن السودان لم يعد يستحق أن يظل دارفور جزءاً منه، بسبب إغفال الحكومة لقضيته لعدة عقود، وعدم قدرتها على التصرف فى مواجهة الأزمة الإنسانية، ورفضها الامتثال لقرارات مجلس الأمن فى هذه المشكلة. فالخط أصبح واضحاً، خصوصاً بعد التصريحات الصادرة من عواصم كبرى تؤكد العلاقة بين الشرق والجنوب والغرب فى السودان، وهذا الخط يقضى بإرسال قوات دولية إلى دارفور، وطرد القوات السودانية، تمهيداً لإقامة إدارة دولية للإقليم، ثم نزعه من أحضان السودان. وقد أدركت مصر خطورة هذا المخطط، فبادرت هى الأخرى بمساندة الموقف السودانى الرافض لإرسال هذه القوات، والذى يفضل استمرار القوات الإفريقية. ونظراً لخطورة هذه القضية وتداعياتها، فإنه من الضرورى أن تثار هذه القضية برمتها فى الأمم المتحدة، وفى المحافل العربية والإفريقية بشكل حازم حتى لا تصحو المنطقة، وقد أصبح السودان ممزق الأوصال، وأصبح بؤرة للصراع تضاف إلى البؤر الدولية المتعددة. وأود أن أكرر ما سبق أن طالبت به، وهو أن يهتم العالم العربى – المثقل بالقضايا – بمشاكل السودان، حتى لا يضاف السودان إلى العراق وفلسطين، وألا نترك قضايا السودان للإطار الإفريقى وحده.